

تبني الجزائر للخيار التنموي كآلية لتحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي

Algeria's adoption of the development option as a mechanism for achieving regional stability and security



* بناني حورية

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-

benanihouria1500@gmail.com

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ المراجعة: 2022/08/08

تاريخ الإستلام: 2022/08/05

ملخص

إن الموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي تحتله الجزائر في منطقة شمال إفريقيا جعله محل أطماع العديد من الدول حيث تحتل الجزائر الصدارة على مستوى القارة الإفريقية. ويحدث هذا ضمن اللااستقرار السياسي والأمن الذي تعيشه معظم دول الجوار بسبب الاضطرابات الداخلية والنزاعات المسلحة والثورات الداخلية أو ما سمي بثورات الربيع العربي بكل من تونس وليبيا إضافة للأزمة المالية وهو ما نجم عنه انتشار الجريمة المنظمة، تهريب البشر والإرهاب. الأمر الذي أصبح يهدد الأمن الداخلي وحتى الإقليمي مما جعل الجزائر تعزز من إستراتيجيتها الأمنية بغية جعلها فعالة لحماية حدودها واستقرارها هذا من جهة. ومن جهة أخرى ركزت الجزائر على الخيار التنموي ودعته بين دول المنطقة كآلية لخلق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهو ما من شأنه القضاء على أحد أهم أسباب النزاعات والصراعات الإقليمية وهو ما سنركز عليه في ورقتنا البحثية. الكلمات المفتاحية: الأطماع ، الجزائر ، الاستقرار السياسي والأمني ، الأمن الداخلي والإقليمي ، التنمية.

Abstract:

The geographical and strategic position that Algeria occupies in the North African region has made it the subject of the ambitions of many countries, as Algeria

occupies the forefront on the level of the African continent. This occurs within the political instability and insecurity experienced by most of the neighboring countries due to internal turmoil, armed conflicts, internal revolutions or the so-called Arab Spring revolutions in Tunisia and Libya, in addition to the financial crisis, which resulted in the spread of organized crime, human smuggling and terrorism. Which has become a threat to internal security and even On the one hand, Algeria has strengthened its security strategy in order to make it effective in protecting its borders and stability. On the other hand, Algeria focused on the development option and its support among the countries of the region as a mechanism To create economic and social stability, which would eliminate one of the most important causes of regional conflicts and conflicts, which we will focus on in our research paper.

Keywords: ambitions, Algeria, political and security stability, internal and regional security, development.

مقدمة

تعرضت القارة الإفريقية عبر الزمن للعديد من التهديدات نتيجة انعكاس الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، وتوافر الإمكانيات الاقتصادية، دون أن نغفل تأثير النزاعات الإثنية وهشاشة الأنظمة السياسية، الأمر الذي استدعى ضرورة التوجه للعمل الجهوي المشترك وتدعيمه بكل السبل.

وتواجه الجزائر العديد من التهديدات الإقليمية والتي تعود لسقوط الأنظمة السياسية في دول الجوار منها تونس وليبيا، بالإضافة إلى الأزمة المالية وتأثيرها الكبير على الوضع الأمني في دول الساحل. الأمر الذي أدى لانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وتهريب البشر، والمتاجرة بالمخدرات... الخ وهو ما دفع بالجزائر إلى وضع إستراتيجية فعالة تهدف من خلالها لتأمين حدودها مع مختلف دول الجوار.

حيث تسعى الجزائر جاهدة إلى الحفاظ على أمنها واستقرارها، ويدخل هذا ضمن أولوياتها. وتعمل الجزائر على تأسيس علاقات ودية والسعي إلى حل النزاعات الإقليمية وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة بغرض الوصول لتحقيق أمن داخلي وإقليمي في المنطقة.

وفي ظل وجود عدة مبادرات إقليمية وأمنية تنوعت بين الخيار السياسي والعسكري اختارت الجزائر خيار التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية حيث ترى الجزائر أن تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة يقلل من مخاطر التهديدات المختلفة والتي كانت إحدى دوافع انتشارها وتأزمها الجانب الاقتصادي والظروف المعيشية السيئة من فقر وجوع وبطالة وأمراض وعزلة عن العالم.

وعليه ارتأت الدراسة طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل مرتكزات الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي؟

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح الدور الكبير الذي تلعبه الجزائر في سبيل الحفاظ على أمن المنطقة وذلك بتفضيل الطرق السلمية والبناءة بدل الخيارات العسكرية التي أنهكت المنطقة لعقود من الزمن.

وسنعالج الدراسة بتقسيمها لمبحثين:

يتناول المبحث الأول مفهوم الأمن والأمن الإقليمي والعوامل الداخلية والخارجية التي تهدده.

أما المبحث الثاني فيخصص للمبادرات التنموية التي تبنتها الجزائر لحل أزمات المنطقة.

1. مفهوم الأمن الإقليمي ومظاهر تهديده

اختلفت تعاريف الأمن وتنوعت بين الباحثين والمفكرين وذلك نظرا لاختلاف الظروف التي يعيشون فيها والتي بدورها أدت لاختلاف أسباب ودوافع انعدام الأمن والاستقرار من منطقة لأخرى.

1.1 مفهوم الأمن الإقليمي

أصبح الأمن يشكل هاجس كل الدول في الوقت الراهن وذلك نتيجة مجموعة من العوامل. وعليه سنعرف الأمن بصفة عامة ثم ننتقل إلى تحديد مفهوم الأمن الإقليمي بصفة أدق وأشمل.

1.1.1 المفهوم العام للأمن

سنحاول التطرق لتعريف الأمن بصفة موجزة كما يلي:

عرفه باري بوزان على أنه: " العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية، والتهديدات والانكشافات قد تبرز في أي منطقة عسكرية أو غير عسكرية." (سليمان عبد الله الحربي، 2008، صفحة 10)

وعرفه هنري كيسنجر بأنه: " أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق الحق في البقاء." (ليندة شرابشة، 2019، صفحة 316)

والأمن هو تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

وعليه فإن مفهوم الأمن بوجه عام يركز على ثلاث ركائز أساسية هي:

1- تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا.

2- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي.

3- تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

2.1.1 تعريف الأمن الإقليمي

تعددت تعاريف الأمن الإقليمي وسنركز على أهمها كالتالي:

يعتبر "باري بوزان" أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي REGINAL SECURITY في كتابه المشهور:

منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل، أنتجت في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية، يعرف بوزان الأمن الإقليمي على أنه: "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض". (Barry, Buzzan, 1982, p. 58)

كما عرفه "مدحت أيوب" على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها". (ليندة شرابشة، ص 317) وعرف "حامد ربيع" الأمن الإقليمي بأنه: "مجموعة من الدول تنتهي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية للوضع القائم من جانب ثالث". (بومليك نوال و تيغزة زهرة، 2021، صفحة 465) وقدم الأستاذ "وليام طومسون Thomson Williams" تعريف الأمن الإقليمي من خلال التركيز على عناصر ثلاث (سليمان عبد الله حربي، ص 25):

- * التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان.
- * الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد.
- * حجم هذا الكيان وتتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية.

2.1 مظاهر تهديد الأمن الإقليمي

هناك عوامل داخلية وخارجية تهدد الأمن الإقليمي نجملها كالآتي:

1.2.1 العوامل الداخلية

إن العوامل الداخلية التي تشكل تهديداً للأمن الداخلي لها علاقة بالدولة في حد ذاتها كعدم الاستقرار السياسي أو بسبب التخلف السياسي، أو وجود تأثير من طرف جهة معينة على صناعات القرار أو بسبب عدم رضا الشعب على السلطة وعدم ثقتهم بها أو نتيجة ضعف السلطة التنفيذية، وعدم استقلالية القضاء كوجود ضغوطات معينة تمارس على القضاة مما يؤثر على نزاهة الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية المختصة خاصة في بعض الجرائم الحساسة والتي لها علاقة وثيقة بجرائم الفساد بصفة عامة والاختلاسات وتبذير أموال الدولة.

وكلها تدخل ضمن التهديدات السياسية وهناك صنف آخر من التهديدات وهي العسكرية والتي تتمحور أساسا حول ضعف القوة العسكرية للدولة في حد ذاتها مما يجعلها محل أطماع لدول الجوار. أو وجود مشاكل بين الجيش أو حرب أهلية كلها عوامل عسكرية تشكل تهديدا للأمن داخل الدولة. (ليندة شرابشة، ص 316-317)

ضف لذلك العوامل الاقتصادية نتيجة التخلف الاقتصادي داخل الدولة بسبب ارتفاع معدل الفقر، وشبح البطالة وتدني مستوى معيشة الأفراد، ضعف الإنتاج الزراعي وعدم كفايته وضعف الناتج الصناعي وبالتالي انعدام الخدمات المرفقية التي تحقق رغبات الفرد وتوفر احتياجاته.

2.2.1 العوامل الخارجية

يقصد بالعوامل الخارجية التي تهدد الأمن الإقليمي للدولة وجود مؤثرات خارجية بسبب اختلاف موازين القوى أي مصدر هذه العوامل هو التهديد الدولي أو الإقليمي.

هناك من يرى أن هناك مصادر تهديد من دول الجوار خاصة إذا كانت هذه الدول غير مستقرة سياسيا، إذ تتحول في أي لحظة كمصدر تهديد للأمن الداخلي للدولة. ويتسع نطاق التهديد ليشمل انتشار بعض الظواهر الخطيرة كالقرصنة وانتشار التهريب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية... الخ بالإضافة لجرائم الجوسسة واختراق مجالات الدولة عن طريق الأجهزة التكنولوجية الحديثة والأقمار الصناعية. (ليندة شرابشة، ص 318)

ومصادر التهديد الخارجية بالنسبة للجزائر على الشريط الحدودي كثيرة ومنها:

- النزاع في مالي وانعكاساته الخطيرة على الأمن الداخلي والإقليمي خاصة مع وجود أزمة الطوارق.
- تداعيات أزمة تونس على الحدود الجزائرية، وضعف اقتصاد هذه الأخيرة وضعف قوتها العسكرية.
- الأزمة الليبية والتي تعتبر الخطر الدائم الذي يهدد أمن واستقرار الجزائر وسلامة ترابها الوطني خاصة بعد اتساع نشاط التنظيمات الإرهابية والمتاجرة بالسلح.

2. إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في دول الجوار

تنوعت جهود الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية والأزمات الداخلية، والأوضاع التنموية المتردية لدول الجوار. ومن بين الحلول العديدة المقترحة طرحت الجزائر مبادراتها المبنية على التنمية والنهوض بالاقتصاد كحل سلمي من جهة بعيدا عن الحرب، وله نتائج سليمة وإيجابية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي مستقبلا من جهة أخرى.

1.2 أسس ومرتكزات إستراتيجية الجزائر التنموية بمنطقة الجوار

بذلت الجزائر جهودا عسيرة من أجل طرح مبادرة التنمية كحل للتهديدات الأمنية على اختلافها وذلك إدراكا منها لخطورة توسع الحرب وانعكاساتها اجتماعيا واقتصاديا على دول المنطقة.

إن المتمعن والمتفحص للخريطة الجيوسياسية للدول الساحلية والمغربية من المشكلات والقضايا الأمنية يجدها تعاني نزاعات وحروب ودول منهارة وأخرى عاجزة، ونظرا لخاصية الانتشار والمخاطر التي تشكل تحديا رئيسيا لأمن الساحل الإفريقي وإدراكا من الجزائر من خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن (الجهل والفقر) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب والداعمة له، حاولت الجزائر في إطار إستراتيجيتها التنموية البحث عن منفذ يحول دون وصول تلك التهديدات والأزمات إلى الشأن الداخلي الجزائري . (عياد وقادة بن عبد الله ، 2017 ، صفحة 12)

فقد أكدت الجزائر في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان وهو ما تفضله الجزائر وتلج عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في القارة الإفريقية.

إن الأمن والتنمية رهانان متضافران يتقويان تبادليا، وهو ما تبرهن عليه الأطر النظرية القائمة على ما يعرف ب رابطة أمن-تنمية، والتي من أبرزها مقارنة الأمن الإنساني التي ترى أن الأمن ليس فقط تحررا من التهديد بل هو أيضا، اعتناق من الحاجة . (حسام حمزة، 2016، صفحة 85)

ويبدو أن الجزائر استلهمت هذه الأطر في بناء مقاربتها الأمنية؛ فإن كانت تعتقد أن إعادة السلم والأمن تبقى الشرط الأساسي لنجاح أي مسار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تدمج بناء السلم والأمن وتحقيق التنمية- في مقاربتها لمواجهة التهديد، وبالأخص وضعيات ما بعد النزاع في المطالبة بدعم من المجتمع الدولي للجهد الإقليمي والقاري، في إطار استراتيجيات المنظمات الإقليمية والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من منطلق أن مكافحة فعالة للإرهاب والجريمة المنظمة تستلزم معالجة الأوضاع الاقتصادية المزرية والتميش السياسي والاجتماعي. وتأخذ في الاعتبار خصوصيات القارة الإفريقية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (حسام حمزة، ص85-86) ضمن هذا السياق وبالتمسك دوما ب " رفض التدخل" كموقف مبدئي في عقيدتها الدبلوماسية، تراهن الجزائر على ضرورة اضطلاع الدول الإفريقية بتصميم إستراتيجيتها التنموية بصورة ذاتية ومستقلة، وفق ما تقتضيه أوضاعها الداخلية، وبأن تبذل الجهد الضروري لتعبئة مواردها وطاقاتها لمصلحة هذه الإستراتيجية. أما المجموعة الدولية فحسب الجزائر ينحصر دورها في تقديم المساعدة الضرورية الكفيلة بإعطاء فعالية لبرامجها الوطنية للتنمية، عبر نقل فعلي للتكنولوجيا ومساندة الاستراتيجيات المحلية بالتمويلات اللازمة والدعم المادي واللوجستي.في هذه الحال فإن تنمية إفريقية وساحلية مستقلة وذاتية وناجحة؛ هي الشرط الأولي لتحقيق المسعى الأفريقي والجزائري في بناء قوة الدولة الوطنية واستعادة أدائها لأن الدولة القادرة شرط أساسي للحكامة الأمنية. (المراجع نفسه، ص86)

هذا وتنصرف إستراتيجية الجزائر التنموية في التركيز على:

- بناء المرافق الخدماتية وتقريبها من المواطنين لفك العزلة عنهم.

- ترقية التنمية وحل النزاعات الداخلية، لحل المشكلات السوسيو اقتصادية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان ومنحهم فرصا اقتصادية تضمن تحجيم التيارات المتطرفة والإجرام الذي يستثمر في تلك المتغيرات.
- بلورة الحوار الوطني لامتنعاص التوترات الاجتماعية، السياسية والإثنية.
- ترقية التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التي تواجهها.

2.2 البعد التنموي للمقاربة للأمن في دول الجوار

يمكن تحويل الحدود من تهديد يشكل خطرا على أمن واستقرار الجزائر إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية.

1.2.2 مشروع الطريق العابر للصحراء إفريقيا

عملت الجزائر على توثيق علاقاتها مع دول الساحل والصحراء عبر تأسيس شبكة للتبادل الاقتصادي مع تلك الدول وذلك في إطار التعاون جنوب-جنوب بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي ببنوّة التعاون الصحراوي وتعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الاتصال. كمشروع الطريق العابر للصحراء. (توفيق بوسني، 2021، صفحة 813)

من الناحية التاريخية يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للمهاكل الأساسية للطرق على مستوى القارة والذي يغطي 9 طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هاته البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكل الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن والتنمية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، ونجحت لحد الآن في انجاز 95 بالمئة منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا وتشاد، حيث تكفلت الجزائر بانجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي. وأنجزت نسبة 50 بالمئة من الجزء الخاص بمالي نظرا للانفلات الأمني على مسافة تبلغ 200 كلم التي تربط بين تمناست تيمياوين وتيزاواتين. (براج حمزة، 2017، الصفحات 266-267)

2.2.2 مشروع نقل كابل للألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز

تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم وأتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية.

وكانت الجزائر قد اتفقت مع نيجيريا سنة 2002 على إنشاء أنبوب غاز عابر للصحراء لتصديره للسوق الأوروبية حيث يستهدف نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري سنويا إلى أوروبا وقد بلغ طول الأنبوب 4128 كلم بتكلفة قدرت بنحو 10 مليارات دولار. (بن عاشور عائشة، 2021، صفحة 184)، وبالنسبة لأجزاء المشروع عبر أراضي البلدان الخمسة الأخرى، فهي

بطول 295 كلم في تونس، و1688 كلم في مالي، و2597 كلم في النيجر، و1299 كلم في نيجيريا، و643 كلم في تشاد. (توفيق بوسني، ص814)

كما قامت الجزائر بمبادرات أخرى منها:

أ/ مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي، النيجر وتشاد. (براج حمزة، ص265-266)

ب/ المساعدات المالية:

من أجل تنمية سوسيو اقتصادية في المنطقة قدمت الجزائر مبلغ 10 مليون دولار كمساعدة لدولة مالي موجهة للبنية التحتية، ومشاريع الصحة والري. (عياد وقادة بن عبد الله، ص13)

وقامت الجزائر باستثمار 200 مليون دولار لتنمية مالي والنيجر ومسح ديون مجموعة من الدول الإفريقية بقيمة 902 مليون دولار من بينها النيجر، بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا. (مستاك محمد الأمين، 2020، الصفحات 102-105)

ج/ تفعيل مبادرة النيباد:

تعتبر الجزائر إحدى الدول الرئيسية المؤسسة لـ " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" (NEPAD) التي ساهمت في ميزانيتها بـ 200 مليون دولار. ووضعت هذه المبادرة آليات للحد من مخاطر النزاعات، والإرهاب، ومعالجة مشاكل القارة الإفريقية من خلال ربط التنمية المستدامة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، وبين التنمية السياسية القائمة أساسا على الديمقراطية، وبناء دولة القانون والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان بهدف تحقيق الأمن والاستقرار وتنمية الفرد.

خاتمة

من خلال التطرق لإستراتيجية الجزائر التنموية اتجه دول الجوار تبين أن النظام السياسي الجزائري أدرك خطورة التهديدات القادمة من المنطقة، ووعيه بضرورة الاهتمام بالمشاريع التنموية من خلال المزاوجة بين الأمن والتنمية كعاملين لتحقيق السلم والاستقرار.

حيث سعت الجزائر في مقاربتها الأمنية لتغليب الآليات السياسية والتنموية على الآليات العسكرية من أجل مواجهة التهديدات الأمنية كمدخل لتفصيل وتحقيق الأمن الوطني والجهوي على حد سواء.

وانطلاقا من هذا البحث توصلنا إلى النتيجة التالية:

- ينعكس الوضع الأمني في دول الجوار بصفة مباشرة على الأمن الجزائري بحكم الجوار الجغرافي، فينتج تهديدات أمنية تمس الجوانب السياسية والاقتصادية والمجتمعية والأمنية على حد سواء.
- وضع صانع القرار الجزائري تصورات قائمة على مجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية من دون استبعاد الآليات العسكرية في حالات الضرورة القصوى.

- وعليه خرجت هذه الورقة البحثية ببعض التوصيات منها:
- يتوجب العمل أكثر على تفعيل المقاربة الجزائرية لاحتواء الفواعل المهددة للأمن القومي من خلال مدخل التنمية ودعم الديمقراطية وتعزيز التعاون الإقليمي.
- اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية لتأمين الحدود مع دول الجوار.
- مكافحة تهريب في الحدود الجزائرية نتيجة تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني.
- دعم وتشجيع إستراتيجية الجزائر الاقتصادية من أجل تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي والإقليمي.

قائمة المراجع

- Barry, Buzzan. (1982). *people, state, and fear: the National Security Problem in international Relations*. London: wheatsheaf BOOKS.
- برايح حمزة. (2017). الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.
 - بن عاشور عائشة. (2021). إشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي. أطروحة دكتوراه. تلمسان.
 - بومليك نوال و تيفزة زهرة. (2021). نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية. مجلة الناقد للدراسات السياسية.
 - توفيق بوستي. (2021). الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء. مجلة أبحاث.
 - حسام حمزة. (جويلية، 2016). الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة. مجلة سياسات عربية.
 - سليمان عبد الله الحربي. (2008). مفهوم الأمن ومستوياته، وصيغته، وتهديده، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. المجلة العربية للعلوم السياسية.
 - عياد وقادة بن عبد الله. (2017). السياسة العامة الأمنية الجزائرية " إدارة الحدود أنموذجاً". ملتقى الجزائر وإصلاح السياسات في ظل التحولات الراهنة. تلمسان.
 - ليندة شرابشة. (2019). الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية. مجلة الحوار المتوسطي.
 - مستاك محمد الأمين. (2020). الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية. الجزائر: د ط.